المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات في الجزائر بين التشريع والواقع المهني
-دراسة ميدانية لآراء عينة من المهنيين والأكاديميين وبعض الأطراف ذوي العلاقة-

The civil responsibility of the legal auditor in Algeria between legislation and professional reality - A case study of the opinions of many professionals, academics, and some relevant parties -

عبد الرحمان بن عيسى*[1] يرقي كريم[2]

[1] جامعة امحمد بوقرة- بومرداس- الجزائر،مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية

benaissaabd@yahoo.fr a.benaissa@univ-boumerdes.dz

[2] جامعة يحي فارس- المدية- الجزائر، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية،

irki.karim@gmail.com , irki.karim@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/27 تاريخ القبول: 2024/06/13 تاريخ النشر: 2024/07/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى اطلاع محافظي الحسابات في الجزائر على مضمون المسؤولية المدنية عند ممارسهم لمهام التدقيق التي تقوم على عاتقهم وأخذهم بعين الاعتبار لمتطلباتها خلال مختلف مراحل أدائها لدى الهيئات التي عينوا بها وكذا مدى تلاؤمها مع الواقع المهني. وللوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، فقد قمنا بعرض مفهوم المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات وشروط قيامها، مع القيام بدراسة ميدانية لجمع آراء بعض المهنيين والأكاديميين وبعض الأطراف ذوي العلاقة ممن لديهم الدراية الكافية بموضوع الدراسة.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن أغلب المهنيين مدركون لمتطلبات المسؤولية المدنية وما ينجر عنها، كما أنهم يبذلون العناية المهنية اللازمة التي تمكنهم من عدم الوقوع في الأخطاء والمخالفات التي تلزمهم تعويض تلك الخسائر التي قد يتسببون فيها، إلا أننا لم نتوصل إلى تأكيد بخصوص ملاءمة الإجراءات المعتمدة لتفادي قيام المسؤولية المدنية وآليات مواجهتها.

الكلمات المفتاحية : محافظة الحسابات؛ التنظيم القانوني؛ المسؤولية المدنية؛ الواقع المهني؛ بذل العناية.

تصنيف JEL : *M420, K300*

Abstract:

This study aims to investigate whether the external auditors in Algeria are well informed about the content of civil responsibility, when they practice the different audit tasks related to their function, and whether they take into consideration its requirements during the various stages of their execution, as well as determining whether this civil responsibility is compatible with the professional reality of auditing function. So, to reach the objectives of this study, the research presented the concept of civil responsibility for the auditor and the conditions for its establishment. The research contains as well a practical study aiming to collect the opinions of some professionals, academics, and some relevant officials who have sufficient knowledge of the topic of the study.

The study concluded that the most professionals are well informed about the requirements and the consequences of civil responsibility. Also, they take care of the necessary professional measures that enable them to avoid falling in mistakes requiring them to compensate the losses they cause. However, the research didn't confirm the suitability of the adopted measures to avoid civil responsibility and its mechanisms.

Keywords: audit accounting, legal regulation, civil responsibility, professional reality.

Jel Classification Codes: : *M420, K300*

*عبد الرحمان بن عيسى،

I. مقدمة:

يمارس محافظو الحسابات في الجزائر مهام فحص وتدقيق الحسابات والمصادقة على مدى شرعيتها وتمثيلها للواقع الاقتصادي للكيانات التي تم تعيينهم بها أو يقدمون خدمات لها، وهذا كله تحت طائلة القانون الذي ينظم المهنة وينظم العلاقة فيما بينهم وبين مستخدمي آرائهم. حيث يعمل القانون على حماية الممارسين وضمان حقوق عملائهم والأطرف الأخرى ذوي العلاقة.
فكأي مهني، يمكن لمحافظ الحسابات في إطار العلاقة التعاقدية التي تربطه بموكليه، التسبب في إلحاق أضرار مادية ومعنوية بهم، والتي إما أن تكون نتيجة للأخطاء التي يرتكبونها أو إهمالهم لواجباتهم. سواء أثناء أدائهم لمهامهم أو تبعا للآراء التي يبدونها ضمن التقارير التي يصدرونها.
إن هذه الأعمال اللاشرعية – الأخطاء والإهمال المهني– التي قد يقوم بها محافظو الحسابات، تستوجب في كل حال الأحوال تسليط العقوبات اللازمة عليهم، في حالة ثبوت ارتكابهم لها، وهذا تحت طائلة القانون الذي فرق بين نوع الأخطاء والعقوبات المحددة لها، وهذا بناء على نوع المسؤولية التي تقوم على المهني حسب كل حالة من الحالات الممكن حدوثها.
فلقد أكد المشرع في هذا الإطار على ضرورة التفرقة بين الأخطاء والتقصير المهني، والتي إما أن تنتج عليها مسؤولية جنائية تلزم إسقاط عقوبات جنائية تتراوح بين الغرامات والإكراه البدني، وإما مسؤولية مهنية تلزم إسقاط عقوبات تأديبية كالتوبيخ والإنذار وحتى التوقيف والشطب، بالإضافة إلى إلزامية تعويض الآثار التي يتسبب فيها تقرير محافظ الحسابات للأطراف المستخدمة لرأيه خاصة الذين تربطهم بهم علاقة تعاقدية في إطار القانون المدني والذي يقر بقيام مسؤوليته المدنية.
إن المتتبع للجوانب النظرية والقانونية لمختلف المسؤوليات القانونية التي تقع على عاتق محافظ الحسابات بمناسبة أدائه لمهامه لصالح الأطراف التي تربطهم بهم علاقة تعاقدية، لاسيما المسؤولية المدنية التي تستوجب تقديم التعويضات اللازمة على الأضرار التي تسبب فيها، سيلاحظ وجود نظام مركب ومتكامل ينظم هذه المسألة، إلا أن الواقع المهني قد يأخذ منحى غير ذلك، لذا وجب التقصي عن حقيقة تطبيق الإطار التشريعي والتنظيمي للمسؤولية المدنية على أرض الواقع.

– إشكالية الدراسة:

مما سبق ذكره، وقصد التعرف على واقع تطبيق وملائمة التشريعات المنظمة للمسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات في الجزائر، فيمكن طرح الإشكالية الموالية:

- **هل يتوافق النظام التشريعي والتنظيمي للمسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات مع الواقع المهني وتطلعات الممارسين في الجزائر ؟**

– الأسئلة الفرعية:

- هل محافظي الحسابات في الجزائر مدركون لمضمون المسؤولية المدنية التي تقوم على عاتقهم تجاه مستخدمي أرائهم عند أدائهم لمهامهم؟
- هل يبذل محافظ الحسابات العناية المهنية التي تمكنه من دفع المسؤولية المدنية عبر جميع مراحل أداء مهمة التدقيق؟
- هل تعتبر الإجراءات المعتمدة لدفع المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر كافية وملائمة في ظل الواقع المهني؟

- **أهداف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة مدى إدراك محافظي الحسابات في الجزائر لمضمون المسؤولية المدنية التي تقوم على عاتقهم تجاه مستخدمي أرائهم عند أدائهم لمهامهم؛
- إبراز إن كان محافظ الحسابات في الجزائر يبذل العناية المهنية التي تمكنه من دفع المسؤولية المدنية عبر جميع مراحل أداء مهمة التدقيق؛
- اختبار مدى ملاءمة الإجراءات المعتمدة لدفع المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر كافية وملائمة في ظل الواقع المهني.

– فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية، فقد قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:**

H0: إن محافظي الحسابات في الجزائر غير مدركون لمضمون المسؤولية المدنية التي تقوم على عاتقهم اتجاه مستخدمي أرائهم عند أدائهم لمهامهم؛

H1: إن محافظي الحسابات في الجزائر مدركون جيدا لمضمون المسؤولية المدنية التي تقوم على عاتقهم اتجاه مستخدمي أرائهم عند أدائهم لمهامهم.

- **الفرضية الثانية:**

H0 :لا يأخذ محافظ الحسابات بعين الاعتبار للمسؤولية المدنية خلال جميع مراحل أداء مهمة التدقيق

H1: يأخذ محافظ الحسابات بعين الاعتبار للمسؤولية المدنية خلال جميع مراحل أداء مهمة التدقيق

- **الفرضية الثالثة:**

H0: لا تعتبر الإجراءات المعتمدة لدفع المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر كافية وملائمة في ظل الواقع المهني

H1: تعتبر الإجراءات المعتمدة لدفع المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر كافية وملائمة في ظل الواقع المهني

II الإطار النظري للمسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات

أولا– خدمات محافظ الحسابات في الجزائر

1 -التعريف بمحافظ الحسابات:

محافظ حسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية و تحت مسؤوليته باسمه الخاص مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات و انتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به. (القانون 10-01، 2010، صفحة 7) يتم تعينه من طرف الجمعية العامة للشركة لمدة ثلاث (**03**) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و لا يمكن تعيينه بعد عهدتين متتاليتين

إلا بعد مضي ثلاث (**03**) سنوات، على أساس دفتر شروط يتم إعداده مسبقا، خلال أجل أقصاه شهر واحد (**01**)، بعد إقفال أخر دورة لعهدة محافظ أو محافظي الحسابات، بحيث يتضمن ما يلي (المرسوم11-32، 2011، صفحة 23):

- عرض عن الهيئة أو المؤسسة و ملحقاتها المحتملة و وحداتها و فروعها في الجزائر؛
- ملخص المعاينات و الملاحظات و التحفظات الصادرة عن حسابات الدورات السابقة التي أبداها محافظ أو محافظو الحسابات المنتهية عهداتهم، و كذا محافظ أو محافظو الحسابات للفروع إذا كان الكيان يقوم بإدماج الحسابات؛
- العناصر المرجعية المفصلة لموضوع مهمة محافظة الحسابات و التقارير الواجب إعدادها؛
- الوثائق الإدارية الواجب تقديمها؛
- نموذج رسالة الترشح؛
- نموذج التصريح الشرفي الذي يبين وضعية الاستقلالية تجاه الكيان طبقا للأحكام التشريعية؛
- نموذج التصريح الشرفي بعدم وجود مانع يحول دون ممارسة المهنة؛
- المؤهلات و الإمكانيات المهنية و التقنية؛

و في حالة عدم التمكن من تعيين محفظ حسابات لأي سبب كان، فإنه يتم تعينه بموجب أمر من رئيس محكمة مقر الهيئة أو المؤسسة، بناء على عريضة من المسؤول الأول للكيان، كما انه لا يشترط دفتر الشروط عند تعين محافظ حسابات لأول مرة عند تأسيس الشركة و كذلك الحال بالنسبة لعملية تجديد العهدة.

2 -المهام الأساسية لمحافظ الحسابات

تتمثل المهام الأساسية التي يقدمها محافظو الحسابات في إطار مهمتهم القانونية لدى الكيانات التي يتم تعيينهم بها في:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة وغير مباشرة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

تخص هذه المهام مهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير. كما يصادق محافظ الحسابات على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة على أساس الوثائق

المحاسبية وتقارير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار، وهذا في حالة إعداد حسابات مدمجة أو مدعمة. (القانون10-01، 2010، صفحة 07)

ثانيا– المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر

1 -مفهوم المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر

تقوم المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات نتيجة الأخطاء و الإهمال المسجل من طرفه، حيث نصت في هذا السياق المادتين **60** و **6** من القانون **10-01** على أن محافظ الحسابات يعد مسؤولا مسؤولية مدنية نتيجة الأخطاء التي يرتكبها تجاه زبائنه وتجاه الكيان المراقب، و هذا في الحدود التعاقدية أو يكون متضامنا مع الكيان المراقب حسب الحالة (خبرة محاسبية أو محافظة حسابات). (القانون 10-01، 2010، صفحة 10) وهذا ما أكدته المادة **715** مكرر **14** (جديدة)، حيث نصت على أن مندوبو الحسابات مسئولون سواء إزاء الشركة أو إزاء الغير عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء واللامبالاة التي يكونون قد ارتكبوها عند ممارستهم لوظائفهم. (الأمر رقم 75-59، 1975، صفحة 191) حيث ينجر عن ذلك وجود تعويض يجب القيام أداؤه لأطراف المتضررة وهذا حسب المواد من **124** إلى **140** من القانون المدني الجزائري، سواء تعلق الأمر بالتسبب المباشر في الضرر أو بمعية شركاء أو التغطية عليهم. (الأمر رقم 75-58، 1975، الصفحات 22-25) أي أنه تقوم المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات في حالة تهاونه أو تغافله عن أداء المهام الأساسية المنوطة به والمنصوص عليها قانونا من خلال نص المادة 60من القانون 10- 01 (القانون10-01، 2010، صفحة 10).

2 –شروط إثبات قيام المسؤولية المدنية: هناك ثلاثة شروط أساسية يجب توفرها حتى تقوم المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر، و المتمثلة في:

أ – ارتكاب الخطأ

يكون محافظ الحسابات مسؤولا مدنيا نتيجة الأخطاء التي يرتكبها و اللامبالاة عند أدائه لمهامه الرقابية، و هذا حسب المادة 60 من القانون **10-01** (القانون10-01، 2010، صفحة 10) والمادة **715** مكرر **14** من القانون التجاري، و لكن تبقى إشكالية تحديد حدود هذه المسؤولية، فقد يرتكب المهني هذه الأخطاء بصفة مباشرة، الأمر الذي لا يشكل لبس، و قد يرتكبها مساعديه أو القائمون بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين. (الأمر رقم 75-59، 1975، صفحة 191)

ب وجود الضرر

لا تنعقد المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات إلا في حالة وقوع ضرر للكيان أو الشركة أو للغير ، حيث نصت المادة 61 من القانون 10-01 المتعلق بالمهن الثلاثة انه يقع على عاتق طالب التعويض إثبات الضرر الذي يجب لأن يكون فعليا وقابلا للتقييم وذو طبيعة تعويضية، كما يشترط أن يكون ذو طبيعة مادية. (بن جميلة م، 2011، صفحة 115)

ت -العلاقة السببية

لكي تنعقد المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات فلابد أن يكون الخطأ المرتكب هو الذي أدى إلى حدوث الضرر، أما في حالة انتفاء هذه العلاقة بين الخطأ و الضرر ، فلا يسأل المحافظ مدنيا. و بذلك فإن توفر كل من الخطأ والضرر والعلاقة السببية بينهما، يؤدي ذلك إلى مسائلة الحافظ مدنيا، و أن غياب أي ركن من هذه الأركان أو الشروط الثلاثة، يعني أن محافظ الحسابات ليس مسؤولا مدنيا أمام الشركة أو الهيئة محل المراجعة و كذا أمام الغير و بالتالي فهو غير مطالب بأي تعويض ينجر عن ذلك (بن عزوز ف، 2011، صفحة 111).

ثالثا– إجراءات دفع وحماية محافظي الحسابات من المسؤولية المدنية في الجزائر

قد تنتفي المسؤولية للمحافظ، مما يعني أن يصبح غير مسؤول عن الأضرار التي لحقت بالضحايا، وهذا وفقا للحالات التالية:

1 -إثبات غياب العلاقة السببية

إن إثبات العلاقة السببية بين خطأ محافظ الحسابات والضرر الناتج عنه، ليس بالأمر السهل في كل الأحوال، فقد تطرأ بعض المعطيات التي تجعل هذا الإثبات عملية صعبة، فإلى جانب طبيعة الخطأ المنسوب له، هناك في بعض الأحيان تداخل في أخطاء أشخاص آخرين، مما يجعل عملية الإثبات جد صعبة، كما أن نقص خبرة ودراية طالب التعويض بالأمور المتعلقة بمهام المحافظ، يجعل من مسألة الإثبات مستعصية عليه. فهناك عراقيل تعود إلى طبيعة الخطأ المرتكب التي تعرف بالامتناع أو التقصير، تجعل العلاقة السببية كذلك تأخذ الطابع السلبي، وبالتالي تعقد من مهمة المتضرر في إثبات هذه العلاقة، لذلك يفلت محافظ الحسابات في كثير من الأحيان من المساءلة المدنية بحجة انه قام بجميع الالتزامات التي تقع على عاتقه، وفي حدود الاجتهادات المهنية.

وهناك من يرجع طبيعة الخطأ إلى طبيعة المهام في حد ذاتها، بحيث تقتصر على مهمة المراقبة التي لا تتأتى إلا عبر مجموعة من الوسائل المحددة عن طريق النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للمهنة.هذا، وتبقى الحالة الأكثر شيوعا هي مسألة تداخل أخطاء المهنيين مع أخطاء أطراف أخرى، كون أنهم يعملون دائما بجانب زملاء في نفس الشركة أو معاونين لهم، وأمام عدم إمكانية تجزئة الخطأ، فقد يصعب على طالب التعويض نسب الخطأ محافظ الحسابات. ومن أمثلة ذلك الأخطاء التي يرتكبها المسيرين والتي لا يكتشفها المحافظ، فالمشرع الجزائري لم يشر إلى مسؤوليته في هذه المسألة (طيطوس ف، 2013، الصفحات 49-50).

بالإضافة إلى ما سبق، فإن طبيعة طالب التعويض من شأنها أن تشكل عائقا في عملية إثبات العلاقة السببية بين الخطأ والضرر الذي لحق به، حيث أنه أمام المعرفة والدراية الكبيرة التي يمتلكها محافظ الحسابات بأصول المهنة مقارنة مع المتضرر، فإن هذا الأخير يجد نفسه في ميدان لا يعرف عنه الكثير، مما يصعب عليه نوعا ما إثبات وجود هذه العلاقة (طيطوس ف، 2013، صفحة 51)

2 -دفع محافظ الحسابات للمسؤولية المدنية من خلال بذل العناية المهنية

هناك من الأسباب ما يجعل خطأ محافظ الحسابات غير قائم، أو ينفي العلاقة السببية بين الخطأ والضرر، ولكن في هذه الحالة، إثبات عدم وجود هذه العلاقة يقع على عاتق المحافظ نفسه، حيث يثبت وجود قوة خارجية أدت إلى ذلك. فوجود قوة قاهرة يثبتها المحافظ من خلال توفر شروط عدم إمكانية توقعا وعدم القدرة على دفعها، وذلك بالاستناد إلى المادة 127 من القانون المدني الجزائري التي جاء فيها: " إذا اثبت الشخص أن الضرر نشأ عن سبب لا يد له فيه كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة، أو خطأ صدر من مضرور أو الغير، كان غير ملزم بتعويض الضرر ما لم يوجد نص قانوني أو اتفاق يخالف ذلك". نفس الشيء ينطبق عن فعل الغير الذي في حالة إثبات تسببه في ذلك، فإنه يعتبر المسؤول الوحيد أمام المتضرر، مع إثبات أن هذا الضرر موجب لتعويض، وإلا فلا تأثير على مسؤولية محافظ الحسابات الذي يعتبر الطرف المدعى عليه، كما أن لخطأ الضحية الأثر البالغ على إمكانية إعفاء وتخفيف مسؤولية المهني، حيث يمكن أن يؤدي هذا الخطأ إلى إعفاء المحافظ نهائيا من المسؤولية، وهذا لما يكون خطأ الضحية هو المصدر الوحيد والسبب المباشر في إحداث الضرر مما ينفي العلاقة السببية بين الضرر وبين فعل المحافظ، كما يمكن أن يكون خطأ الضحية بالاشتراك مع محافظ الحسابات، مما يخفف جزئيا من مسؤولية المحافظ، أو ما يعرف بالإعفاء الجزئي (معيزي خ، 2012، الصفحات 72-74).

3 - تقادم المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات

قد تنقضي دعوى المسؤولية المدنية ضد محافظ الحسابات إما بالطرق القانونية، أي بالتقادم، أو بتنازل أصحاب الحق فيها عنها كون أن مباشرة الدعوى منوطة بأصحاب الحق الذي تحميه الدعوى، وفي ما عدى الشق الجنائي المتعلق بالنظام العام، فلمن له الحق في مباشرة الدعوى، الحق في التنازل عنها، وهذا طبقا للقواعد العامة. ولكن تنازل الهيئة محل المراجعة في متابعة محافظ الحسابات عن إعداد التقارير ومصادقتها، لا يعني بالضرورة سقوط حق المساهمين فيها، أو حق الغير المتعامل معها في ممارسة الدعوى ضد المحافظ. أما الصورة الثانية لانقضاء دعوى المسؤولية المدنية ضد محافظ الحسابات، هو تقادم الدعوى، ولكن الملاحظ على القانون المنظم للمهنة وكذا القانون التجاري انه لم يتطرقا لهذه المسألة، حيث لم يتم التحدث صراحة حول مدة التقادم، كما هو الأمر في عوى المسؤولية ضد القائمين بالإدارة (معيزي خ، 2012، صفحة 118)

لقد نص المشرع الجزائري على مدة تقادم مدة الدعوى المرفوعة ضد مؤسسي الشركة والقائمين بإدارتها والتي حددها في نص المادة 715 مكرر 26 من القانون التجاري، بثلاث(3) سنوات ابتداء من تاريخ وقوع الخطأ أو من تاريخ الكشف عنه في حال ما إذا كان هذا الخطأ خفيا أو ابتداء من يوم اكتشافه، إلا انه أغفل النص على مدة تقادم دعوى المسؤولية ضد محافظ الحسابات. (بن جميلة م، 2011، صفحة 123).

4 -التأمين على المسؤولية المدنية

نصت المادة 75 من القانون 10-01 المتعلق بالمهن الثلاث على أنه:" يتعين على الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد اكتتاب عقد تأمين لضمان مسؤوليتهم المدنية التي من الممكن أن يتحملوها أثناء ممارسة مهنتهم" (القانون10-01، صفحة 12).بحيث تكون عملية التامين على النتائج المالية التي يتحملها هؤلاء المهنيين نتيجة الأخطار والأخطاء التي ترتكبونها أثناء أدائهم مهامهم، خاصة النفقات القضائية، وكذا المبالغ المحكوم عليهم بها كتعويض عن الأضرار التي لحقت الشركة المراقبة، وكذا الخسائر التي يتسببون فيها بسرقة أو إتلاف الملفات التي كانت بحوزته بحكم مهنتهم (معيزي خ، 2012، الصفحات 75-76). ويشكل هذا التأمين الذي هو إلزام قانوني، عنصرا مهما يمكن أن يساهم في التخفيف من نتائج الحكم على محافظ الحسابات بالمسؤولية المدنية، وذلك في حدود العقد الذي أبرمه مع شركة التأمين، فإن غطى مبلغ التامين مبلغ التعويض كاملا، برئت ذمة المحافظ نهائيا، وإن كان المبلغ غير كاف، فإن عليه إتمام مبلغ التعويض طبقا للأحكام العامة (معيزي خ، 2012، صفحة 117).

II. دراسة ميدانية حول واقع المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات في الجزائر

أولا- إعداد الاستبيان وتفريغه:

1 -إعداد الاستبيان:

تم إعداد استبيان من ثمانية عشرة سؤالا، موزعة على ثلاثة محاور رئيسية، وزعت على أفراد عينة الدراسة كما يلي:

أ -المقياس المستخدم في إعداد استبيان الدراسة:

لقد تم اعتماد مقياس ليكارك الخماسي والمتضمن الأوزان التالية:

الجدول رقم (01): مقياس ليكارت المستخدم في الدراسة

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1,8،1)	(2,6،1,81)	(2,61،3,4)	(4,2،3,41)	(5،4,21)

ب –دراسة الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان:

– تتعلق عبارات المحور الأول بمدى إدراك محافظي الحسابات في الجزائر لمضمون المسؤولية المدنية التي تقوم على عاتقهم تجاه مستخدمي أرائهم:

الجدول رقم (02): يتضمن درجة الارتباط بين عبارات المحور الأول من الاستبيان

رقم العبارة	العبـارة	corrélation de Spearman	sig
1	يمارس محافظي الحسابات مهامهم وهم على دراية تامة بمضمون المسؤوليات القانونية الناتجة عن ارتكابكم للأخطاء أو إهمالكم لواجباتكم القانونية عند تقديمكم لخدمات التدقيق وخدمات غير خدمات التدقيق.	0.420	0,01
2	إن محافظي الحسابات على دراية تامة بإلزامية أدائهم للتعويضات المقررة قانونا في حالة تسببهم في أضرار وخسائر مادية ومعنوية لمستخدمي أرائهم في ظل مسؤوليتهم المدنية.	0.541	0,000
3	يقوم محافظي الحسابات باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تجنبهم الوقوع في الأخطاء والإهمال المهني الذي يتسبب في إحداث خسائر للعملاء ومستخدمي أرائهم في حدود بذل العناية المهنية.	0.618	0,000
4	تعتبر الإجراءات المتخذة من طرف محافظي الحسابات ملائمة وكافية لتفادي الوقوع في الأخطاء والإهمال المهني وبالتالي دفع مسؤوليتهم المدنية في حالة وقوع خسائر لدى العملاء.	0.706	0,000
5	يلتزم محافظي الحسابات دائما بالتأمين على المسؤولية المدنية عند أدائهم لمهامهم لدى عملائهم.	0.633	0,000
6	يحرص محافظو الحسابات على الاطلاع الدائم والمستمر حول المستجدات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمسؤوليتهم المدنية تجاه الغير.	0.652	0,000
		0.420	0,01

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي ومخرجات برنامج SPSS26

يلاحظ من الجدول رقم (02) أن كل أن كل قيم sig كانت أقل من 0.05 وبالتالي يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين عبارات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور.

– تتعلق عبارات المحور الثاني بمدى حرص محافظ الحسابات على بذل العناية المهنية في ظل الأخذ بعين الاعتبار للمسؤولية المدنية خلال مرحلة خلال جميع مراحل أداء مهمة التدقيق:

الجدول رقم (03): يتضمن درجة الارتباط بين عبارات المحور الثاني من الاستبيان

رقم العبارة	العبـارة	corrélation de	sig

	Spearman		
1	يحرص محافظو الحسابات على الإطلاع والفهم الجيد لجميع البنود التي يتضمنها دفتر الشروط قبل الترشح للعهدة.	0.655	0,000
2	يعمل محافظ الحسابات في الجزائر على القيام بجميع الإجراءات الأولية المتعلقة بإتمام عملية التعيين.	0.780	0,000
3	يسعى محافظ الحسابات على أن تتصف العلاقة بينه وبين موكليه بالنزاهة والاستقلالية والأمانة والحفاظ على السر والضمير المهني. مع الالتزام بأداء المهام بكل كفاءة وسلامة مع مراعاة مبدأ الحياد والإخلاص والشرعية المطلوبة.	0.799	0,000
4	تتسم أعمال محافظ الحسابات بالعناية وفقا للمقاييس المهنية والقواعد الأخلاقية، حيث يفور الوسائل الكافية واللازمة مع القيام بالتخطيط الجيد والإشراف الملائم على المساعدين.	0.721	0,000
5	يسهر محافظ الحسابات على القيام بكل التحريات الكافية التي من شأنها أن تكون لديه رأيا مبررا ومؤسسا حول مدى صدق وتمثيل القوائم المالية للوضعية المالية الصادقة للكيان.	0.778	0,000
6	يحرص محافظ الحسابات على متابعة التحفظات المسجلة، كما يسهر على احترام موكليه للتشريعات المعمول بها في مجال التصريحات الجبائية وتصريحات الشركة، وكذا حوكمة الشركات.	0.773	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي ومخرجات برنامج SPSS26

من الجدول رقم (03) نلاحظ كذلك أن كل قيم sig كان أقل من 0.05 وبالتالي يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور.

– تضمنت عبارات المحور الثالث مدى كفاية وملائمة الإجراءات المعتمدة لدفع المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر:

الجدول رقم (04): يتضمن درجة الارتباط بين عبارات المحور الثالث من الاستبيان

رقم العبارة	العبـارة	corrélation de Spearman	sig
1	تعتبر شروط إثبات المسؤولية المدنية موضوعية وعادلة من أجل إثبات قيامها على عاتق محافظ الحسابات في الجزائر	0.676	0,000
2	تتلاءم الأتعاب التي يتلقاها محافظو الحسابات في الجزائر وعادة وتعتبر كافية لتغطية حجم التعويضات التي تفرضها المسؤولية المدنية.	0.578	0,000
3	يمكن لمحافظ الحسابات عادة نفي العلاقة السببية في المسؤولية المدنية بصفة عادية في إطار الشروط المنصوص عليها قانونا.	0.613	0,000
4	يشكل تقادم المسؤولية المدنية إجراء فعالا لدفع المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات في الجزائر	0.682	0,000

5	يساهم التأمين على المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر في تغطية حجم التعويضات الواجب دفعها للمتضررين.	0.697	0,000
6	تعمل النصوص القانونية المنظمة للمسؤولية المدنية في الجزائر على حماية ممارسي مهنة محافظة الحسابات وضمان حقوق الأطراف ذوي العلاقة في نفس الوقت.	0.565	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي ومخرجات برنامج SPSS26

نستخلص من الجدول رقم (04) أن كل قيم sig كانت اقل من 0.05 وبالتالي يوجد ارتباط بين عبارات الثالث والدرجة الكلية للمحور.

2 -ثبات عبارات الاستبيان

لقياس مدى ثبات عبارات الاستبيان اعتمد الباحثين على حساب معامل ألفا كرومباخ، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار معامل ألفا كرومباخ لثبات عبارات الاستبيان

معامل ألفا كرومباخ	عدد الفقرات	المجال
مدى إدراك محافظي الحسابات في الجزائر لمضمون المسؤولية المدنية التي تقوم على عاتقهم تجاه مستخدمي أرائهم.	6	0.725
مدى حرص محافظ الحسابات على بذل العناية المهنية في ظل الأخذ بعين الاعتبار للمسؤولية المدنية خلال مرحلة خلال جميع مراحل أداء مهمة التدقيق	6	0.894
مدى كفاية وملائمة الإجراءات المعتمدة لدفع المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر	6	0.727
جميع المجالات	18	0.800

المصدر: من إعداد البحثين، بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26

من الجدول رقم (06) نلاحظ أن كل قيم ألفا كرومباخ كانت أكبر من 0.6 (المعدل المقبول قبولا عاما) وبالتالي فإن عبارات الاستبيان صادقة وصالحة للقياس.

3 -اختبار التوزيع الطبيعي لعبارات الاستبيان:

يفيد اختبار التوزيع الطبيعي لعبارات الاستبيان في معرفة نوع التوزيع الذي اتبعته إجابات أفراد عينة الدراسة.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار سميرنوف كلوغروف

المجال	الدلالة

مدى إدراك محافظي الحسابات في الجزائر لمضمون المسؤولية المدنية التي تقوم على عاتقهم تجاه مستخدمي أرائهم.	0.108
مدى حرص محافظ الحسابات على بذل العناية المهنية في ظل الأخذ بعين الاعتبار للمسؤولية المدنية خلال مرحلة خلال جميع مراحل أداء مهمة التدقيق	0.091
مدى كفاية وملائمة الإجراءات المعتمدة لدفع المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر	0.521

المصدر: من إعداد البحثين، بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26

من الجدول رقم (05) تبين أن كل الدلالات للمحاور الثلاث كانت أكبر من 0.05، وبالتالي فان إجابات أفراد عينة الدراسة توزعت توزيعا طبيعيا.

4 -توصيف مجتمع الدراسة

أ –مجتمع الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على مجتمع يتكون من مجموعة من الأفراد من ذوي العلاقة الوطيدة بمهنة محافظة الحسابات وموضوع المسؤولية المدنية بصفة عامة والمسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات على وجه الخصوص، حيث جمع مجتمع الدراسة بين أكاديميين ومهنيين ممارسين لمهنة التدقيق أو حتى قانونيين من الذين يملكون الدراية الكافية لموضوع المسؤولية المدنية للمهنيين بصفة عامة، بالإضافة إلى بعض الأطراف ذوي العلاقة بالمهنة والطالبين لخدمات محافظي الحسابات في الجزائر.

ب عينة الدراسة:

من أجل تحديد عينة الدراسة ضمن مجتمع الدراسة الذي تم تحديده، فقد قمنا بتوزيع الاستبيانات على عينة عشوائية على النحو التالي:

ت الجدول رقم (07): الإحصائيات متعلقة باستمارات الاستبيان الموزعة

البيان	التكرار	النسبة %
الاستمارات الموزعة	90	100
الاستمارات المسترجعة	60	66.66
الاستمارات غير المسترجعة	30	44.44
الاستمارات الملغاة	2	3.33
الاستمارات الصالحة للدراسة	58	96.67

المصدر: من إعداد الباحثين، على أساسات مخرجات الاستمارات الموزعة

من الجدول رقم (07) يتضح أن حجم عينة الدراسة يتكون من عينة عشوائية قدر عدد مفرداتها بـ: 90 مفردة، موزعة على مختلف مكونات مجتمع الدراسة، والتي سيتم عرضها لاحقا.

5 –تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

تمثلت الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة التي اعتمدنا عليها فيما يلي:

أ –الدرجة العلمية

الجدول رقم (08): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

الشهادة	التكرار	النسبة المؤوية
ليسانس	6	10,0
ماستر	20	33,3
دكتوراه	28	46,7
الكفاءة المهنية	4	6,7
المجموع	58	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS26

يتضح من الجدول رقم (08) أن مفردات العينية موزعة على مختلف المستويات والشهادات العلمية والمهنية التي ترتبط بموضوع الدراسة، حيث نجد أن ما نسبته 80 % من أفراد العينة من حاملي شهادتي الماستر والدكتوراه، مما يعني أن لهم القدرة على تقديم إجابات مبنية على معارف أكاديمية كافية، بالإضافة إلى ما نسبته حوالي 17 % المتبقية (بالنظر لوجود استمارات ملغاة)، من حاملي شهادة ليسانس وشهادة الكفاءة المهنية، سواء في الميادين المحاسبية آو القانونية ذات العلاقة الوطيدة بموضوع الدراسة، حيث يمكن القول أنه يمكن الاعتماد على أراء مفردات العينية من الناحية المعرفية والعلمية.

ب التخصص العلمي:

الجدول رقم (09): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة المؤوية
مالية/محاسبة/تدقيق	41	68,3
اقتصاد/إدارة أعمال	10	16,7
علوم قانونية/اجتماعية	7	11,7
المجموع	58	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26

من الجدول رقم (09) يتضح أن ما يفوق 68 % من مفردات عينة الدراسة من أصحاب تخصص المالية والمحاسبة والتدقيق، مما يعني إدراكم الكبير وإحاطتهم بموضوع الدراسة، بالإضافة غلى ما نسبته 11.7 % من تخصص العلوم القانونية الذين سيدعمون بشكل كبير نوعية الإجابات المراد الوصول إليها باعتبارهم متخصصين في جوانب المسؤولية القانونية لمحافظي الحسابات. لذا يمكن الاعتماد بشكل كبير على إجابات مفردات عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي.

ت المركز الوظيفي:

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة/الوظيفة	التكرار	النسبة المؤوية
أستاذ جامعي	25	41,7

موظف /مسير / مساهم في مؤسسة اقتصادية	14	23,3
محافظ حسابات/خبير	11	18,3
محامي /محضر قضائي /موثق	4	6,7
موظف لدى مصالح الضرائب /مؤسسة مالية	4	6,7
المجموع	58	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26

من الجدول رقم (10) يتبين أن الوظائف التي يشغلها مفردات عينة الدراسة متنوعة ومختلفة، إلى أنها كلها ترتبط ارتباطا شديدا بموضوع الدراسة، حيث يمكن الوثوق في الإجابات التي يقدمها أصحاب هذه المراكز الوظيفية، والتي تمثلت فيما نسبته 41 % من أفراد عينة الدراسة كأساتذة جامعيين من ذوي العلاقة بميدان المحاسبة والتدقيق وكذا العلوم القانونية، بالإضافة إلى نسبة18 % من حجم عينة الدراسة من شاغلي المهن المحاسبية (محافظ حسابات، خبير محاسبي) أي المعنيين المباشرين بهذه الدراسة، بالإضافة إلى رجال القانون من ذوي الإطلاع والتخصص الوثيق وكذا بعض الأطراف ذوي العلاقة منم ملاك ومسيرين في مؤسسات الاقتصادية وموظفين في مصالح الضرائب والمؤسسات المالية، والذين يمكنهم بدورهم تقديم رائهم في حدود إطلاعهم على موضوع الدراسة.

ث الخبرة المهنية:

الجدول رقم (11): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

من 0 إلى 05 سنوات	11	18,3	19,0
من 6 إلى 10 سنوات	20	33,3	53,4
من 11 إلى 15 سنة	17	28,3	82,8
أكثر من 16 سنة	10	16,7	100,0
المجموع	58	100	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج26 SPSS

يتضح من الجدول رقم (11) أن الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة المسيطرة تتراوح بين 6 إلى 15 سنة، أي بمجموع 61.6.% حيث يمكن الاعتماد على أرائهم إلى حد كبير في تصور الاتجاه العام لإجابات مجتمع الدراسة، باعتبارها الفئة الغالبة، بالإضافة إلى فئة أكثر من 16 سنة التي يشكل أفرادها ما نسبته 16.7 %، وهي نسبة ذات وزن إلى ما أضيفت إلى نسبة الفئة السابقة. حيث يمكن القول على العموم أن الخبرة المهنية لمفردات عينة الدراسة تسمح من بناء أراء يمكن الاعتماد عليها في عملية جمع إجابات الدراسة.

ثانيا- **تحليل نتائج الدراسة الميدانية:**

1 -تحليل الاتجاه العام لإجابات محاور الدراسة:

يمكن عرض الاتجاه العام لإجابات عبارات الاستبيان موزعة على محاور الدراسة كما يلي:

أ –الاتجاه العام لإجابات المحور الأول:

الجدول رقم (12): الاتجاه العام لإجابات المحور الأول

رقم العبارة	العبـارة	المتوسط الحسابي	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
1	يمارس محافظي الحسابات مهامهم وهم على دراية تامة بمضمون المسؤوليات القانونية الناتجة عن ارتكابكم للأخطاء أو إهمالكم لواجباتكم القانونية عند تقديمكم لخدمات التدقيق وخدمات غير خدمات التدقيق.	3.94	1	موافق
2	إن محافظي الحسابات على دراية تامة بإلزامية أدائهم للتعويضات المقررة قانونا في حالة تسببهم في أضرار وخسائر مادية ومعنوية لمستخدمي أرائهم في ظل مسؤوليتهم المدنية.	3.53	4	موافق
3	يقوم محافظي الحسابات باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تجنبهم الوقوع في الأخطاء والإهمال المهني الذي يتسبب في إحداث خسائر للعملاء ومستخدمي أرائهم في حدود بذل العناية المهنية.	3.56	3	موافق
4	تعتبر الإجراءات المتخذة من طرف محافظي الحسابات ملائمة وكافية لتفادي الوقوع في الأخطاء والإهمال المهني وبالتالي دفع مسؤوليتهم المدنية في حالة وقوع خسائر لدى العملاء.	3.01	5	محايد
5	يلتزم محافظي الحسابات دائما بالتأمين على المسؤولية المدنية عند أدائهم لمهامهم لدى عملائهم.	2.98	6	محايد
6	يحرص محافظو الحسابات على الاطلاع الدائم والمستمر حول المستجدات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمسؤوليتهم المدنية تجاه الغير.	3.63	2	موافق
المتوسط العام للمحور		3.44	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26

من الجدول رقم (12) يتضح أن الاتجاه العام لإجابات المحور الأول جاءت بعبارة موافق، مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يقرون أن محافظي الحسابات في الجزائر على دراية تامة بمضمون ومتطلبات المسؤولية المدنية التي تقع على عاتقهم بمناسبة ممارستهم لمهام التدقيق وتقديمهم لخدمات أخرى لصالح زبائنهم.

ب الاتجاه العام لإجابات المحور الثاني:

الجدول رقم (13): الاتجاه العام لإجابات المحور الثاني

رقم العبارة	العبـارة	المتوسط الحسابي	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
1	يحرص محافظو الحسابات على الإطلاع والفهم الجيد لجميع البنود التي يتضمنها دفتر الشروط قبل الترشح للعهدة.	3.74	1	موافق
2	يعمل محافظ الحسابات في الجزائر على القيام بجميع الإجراءات الأولية المتعلقة بإتمام عملية التعيين.	3.67	2	موافق
3	يسعى محافظ الحسابات على أن تتصف العلاقة بينه وبين موكليه بالنزاهة والاستقلالية والأمانة والحفاظ على السر والضمير المهني. مع الالتزام بأداء المهام بكل كفاءة وسلامة مع مراعاة مبدأ الحياد والإخلاص والشرعية المطلوبة.	3.60	3	موافق
4	تتسم أعمال محافظ الحسابات بالعناية وفقا للمقاييس المهنية والقواعد الأخلاقية، حيث يفور الوسائل الكافية واللازمة مع القيام بالتخطيط الجيد والإشراف الملائم على المساعدين.	3.46	6	موافق
5	يسهر محافظ الحسابات على القيام بكل التحريات الكافية التي من شأنها أن تكون لديه رأيا مبررا ومؤسسا حول مدى صدق وتمثيل القوائم المالية للوضعية المالية الصادقة للكيان.	3.50	4	موافق
6	يحرص محافظ الحسابات على متابعة التحفظات المسجلة، كما يسهر على احترام موكليه للتشريعات المعمول بها في مجال التصريحات الجبائية وتصريحات الشركة، وكذا حوكمة الشركات.	3.50	5	موافق
المتوسط العام للمحور		3.58	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26

من الجدول رقم (13) جاءت معظم إجابات أفراد عينة الدراسة هي بعبارة موافق، أي أن الاتجاه العام لإجابات المحور الثاني هي عبارة موافق، مما يعني أن محافظي الحسابات يأخذون بالحسبان للمسؤولية المدنية ويبذلون العناية المهنية الواجبة خلال جميع مراحل أدائهم لمهامهم، انطلاقا من التعيين إلى غاية إبداء رأيهم من خلال التقرير.

ت الاتجاه العام لإجابات المحور الثالث:

الجدول رقم (14): الاتجاه العام لإجابات المحور الثالث

رقم العبارة	العبـارة	المتوسط الحسابي	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
1	تعتبر شروط إثبات المسؤولية المدنية موضوعية وعادلة من أجل إثبات قيامها على عاتق محافظ الحسابات في الجزائر	3.24	1	**محايد**
2	تتلاءم الأتعاب التي يتلقاها محافظو الحسابات في الجزائر	2.77	2	**محايد**

	وعادة وتعتبر كافية لتغطية حجم التعويضات التي تفرضها المسؤولية المدنية.			
3	يمكن لمحافظ الحسابات عادة نفي العلاقة السببية في المسؤولية المدنية بصفة عادية في إطار الشروط المنصوص عليها قانونا.	3.29	3	محايد
4	يشكل تقادم المسؤولية المدنية إجراء فعالا لدفع المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات في الجزائر	3.18	4	محايد
5	يساهم التأمين على المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر في تغطية حجم التعويضات الواجب دفعها للمتضررين.	3.22	5	محايد
6	تعمل النصوص القانونية المنظمة للمسؤولية المدنية في الجزائر على حماية ممارسي مهنة محافظة الحسابات وضمان حقوق الأطراف ذوي العلاقة في نفس الوقت.	3.41	6	موافق
المتوسط العام للمحور		3.18	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26

جاءت إجابات المحور الثالث الموضحة من خلال الجدول رقم (14) في معظمها بعبارة محايد، أي أن الاتجاه العام لإجابات هذا المحور هو حياد أفراد عينة الدراسة. ولكن إذا ما قارنا المتوسط الحسابي 3.18 مع المتوسط الحسابي الأساس المستخدم في الدراسة و المقدر بـ 3، فإننا نجد أن أفراد عينة الدراسة يميلون إلى أن الآليات الموضوعة لحماية محافظي الحسابات من المسؤولية المدنية ودفعها عنها غن كانت كافية .

2 -اختبار فرضيات الدراسة:

أ –اختبار الفرضية الأولى:

لقدتم اختبار مدى صحة الفرضية الأولى من عدمها وفقا للجدول رقم (15) كما يلي:

الجدول رقم (15) اختبار الفرضية الأولى

المتغير	الوسط الحسابي	قيمة t الجدولية	درجة الحرية	قيمة T	مستوى المعنوية
البيان	3.44	4.94	57	1.67	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26

من الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة الدلالة بلغت 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة t المحسوبة بلغت 4.94 وهي اكبر من قيمة t الجدولية المقدرة بـ 1.67 وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 والتي نصت على " **محافظو الحسابات في الجزائر غير مدركين لمضمون مسؤولياتهم المدنية التي تقع على عاتقهم اتجاه مستخدمي أرائهم**" ونقبل الفرضية البديلة

H1 التي نصت على " **محافظو الحسابات في الجزائر مدركين لمضمون مسؤولياتهم المدنية التي تقع على عاتقهم اتجاه مستخدمي أرائهم**"

ب -اختبار صحة الفرضية الثانية:

تم اختبار مدى صحة الفرضية الثالثة من عدمها وفقا للجدول الموالي:

الجدول رقم (16) اختبار الفرضية الثانية

المتغير	الوسط الحسابي	قيمة t الجدولية	درجة الحرية	قيمة T	مستوى المعنوية
البيان	3.58	5.45	57	1.67	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26

التحليل: نلاحظ ان قيمة الدلالة بلغت 0.000 وهي اقل من 0.05 كما ان قيمة t المحسوبة بلغت 5.45 وهي اكبر من قيمة t الجدولية المقدرة بـ 1.67 وبالتالي فاننا نرفض الفرضية العدمية H0 والتي نصت على " **لا يأخذ محافظ الحسابات بعين الاعتبار للمسؤولية المدنية خلال جميع مراحل أداء مهمة التدقيق**" ونقبل الفرضية البديلة H1 التي نصت على " **يأخذ محافظ الحسابات بعين الاعتبار للمسؤولية المدنية خلال جميع مراحل أداء مهمة التدقيق**"

مدى صحة الفرضية الثالثة من عدمها وفقا للجدول الموالي:

ث -اختبار صحة الفرضية الثالثة:

مدى صحة الفرضية الثالثة من عدمها وفقا للجدول الموالي:

الجدول رقم (17) اختبار الفرضية الثانية

المتغير	الوسط الحسابي	قيمة t الجدولية	درجة الحرية	قيمة T	مستوى المعنوية
البيان	3.18	2.173	57	1.67	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 26

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الدلالة بلغت 0.03 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة t المحسوبة بلغت 3.18 وهي أكبر من قيمة t الجدولية المقدرة بـ 1.67 وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 والتي نصت على " **لا تعتبر الإجراءات المعتمدة لدفع المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر كافية وملائمة في ظل الواقع المهني** " ونقبل الفرضية البديلة H1 التي نصت على " **تعتبر الإجراءات المعتمدة لدفع المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر كافية وملائمة في ظل الواقع المهني** ".

III الخاتمة:

يترتب عن أداء محافظي الحسابات لمهامهم لدى الهيئات والمؤسسات التي تم تعيينهم بها أو يقدمون لها خدمات أخرى أثارا قانونية، لاسيما عند ارتكابهم لأخطاء ومخالفات أو نتيجة لإهمالهم لواجباتهم المكلفين بها في إطار العلاقة التعاقدية التي تربطهم بعملائهم والتي قد تتسبب في إلحاق أضرار مادية لهم. فأي تقصير أو مخالفة لبنود تلك العقود، يستوجب خضوعهم للمساءلة القانونية التي إما أن تكيف على أنها إما مسؤولية مدنية تلزم محافظ الحسابات بأداء التعويضات اللازمة لمستحقيها، شريطة تحقق أركان قيامها، أو مسؤولية جزائية تستوجب دفع غرامات وتسليط عقوبات. في ظل وجود نص قانوني صريح ينص على ذلك، أو مسؤولية مهنية، تستوجب إسقاط عقوبات تأديبية يحددها النظام التأديبي للمهنة.

ولقد ركزنا في هذه الدراسة على المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر، حيث حاولنا دراسة مدى إدراكهم لمضمون هذه المسؤولية، وكذا مدى أخذهم بعين الاعتبار لمتطلبات تفادي الوقوع تحت طائلة العقوبات التي تفرضها، بالإضافة إلى الإجراءات التي ينتهجونها في سبيل تفادي لتلك الغرامات أو دفعها.

– نتائج اختبار الفرضيات:

إن دراسة مدى إدراك محافظي الحسابات في الجزائر لمضمون وحجم هذه المسؤوليات الملقاة على عاتقهم في ظل واقع ممارسة المهنة، وما يستوجبه ذلك من مراعاة لمتطلبات هذه المسؤوليات عبر مختلف مراحل المهام التي يؤدونها، والذي كان محل هذه الدراسة، حيث قمنا بدراسة ميدانية أدت إلى اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

- ✓ **الفرضية الأولى:** لقد نصت هذه الفرضية على أن محافظي الحسابات في الجزائر غير مدركون لمضمون المسؤولية المدنية التي تقوم على عاتقهم تجاه مستخدمي أرائهم عند أدائهم لمهامهم، حيث تم رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1، والتي انبثقت عنها النتائج التالية:
  - إن محافظي الحسابات على دراية تامة بإلزامية على دراية تامة بمضمون المسؤوليات القانونية الناتجة عن ارتكابكم للأخطاء أو إهمالكم لواجباتكم القانونية ، في ظل وجوب أدائهم للتعويضات المقررة قانونا في حالة تسببهم في أضرار وخسائر مادية ومعنوية لمستخدمي أرائهم في ظل مسؤوليتهم المدنية.
  - يقوم محافظي الحسابات باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تجنبهم الوقوع في الأخطاء والإهمال المهني في حدود بذل العناية المهنية، بحيث تعتبر ملائمة وكافية لدفع مسؤوليتهم المدنية في حالة وقوع خسائر لدى العملاء.
  - يحرص محافظو الحسابات على الاطلاع الدائم والمستمر حول المستجدات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمسؤوليتهم المدنية تجاه الغير.
- ✓ **الفرضية الثانية:** أما فيما يخص هذه الفرضية العدمية H0 التي نرى من خلالها أن محافظ الحسابات لا يأخذ بعين الاعتبار للمسؤولية المدنية خلال جميع مراحل أداء مهمة التدقيق . وبعد اختبارها تم رفضها وقبول الفرضية البديلة H1، كما ترتب عن ذلك الوصول إلى النتائج التالية:
  - يحرص محافظو الحسابات على الإطلاع والفهم الجيد لجميع البنود التي يتضمنها دفتر الشروط والقيام بجميع الإجراءات الأولية المتعلقة بإتمام عملية التعيين؛

- يسعى محافظ الحسابات إلى الالتزام بأداء المهام بكل كفاءة وسلامة مع مراعاة مبدأ الحياد والإخلاص والشرعية المطلوبة.على أن تتصف العلاقة بينه وبين موكليه بالنزاهة والاستقلالية والأمانة والحفاظ على السر والضمير المهني. مع بذل العناية وفقا للمقاييس المهنية والقواعد الأخلاقية؛
- يسهر محافظ الحسابات على القيام بكل التحريات الكافية التي من شأنها أن تكون لديه رأيا مبررا ومؤسسا حول مدى صدق وتمثيل القوائم المالية للوضعية المالية الصادقة للكيان. ومتابعة التحفظات والسهر على احترام موكليه للتشريعات المعمول بها في مجال التصريحات الجبائية وتصريحات الشركة، وكذا حوكمة الشركات.

✓ **الفرضية الثالثة:** تتعلق الفرضية العدمية الثالثة بكون الإجراءات المعتمدة لدفع المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في الجزائر لا تعتبر كافية وملائمة في ظل الواقع المهني، فقد تم رفضها، وقبول الفرضية البديلة H1، كما توصلنا من خلال ذلك إلى النتائج الموالية:

- يمكن لمحافظ الحسابات عادة نفي العلاقة السببية في المسؤولية المدنية بصفة عادية في إطار الشروط المنصوص عليها قانونا. والتي تعتبر موضوعية وعادلة؛
- تشكل إجراءات دفع والحماية من المسؤولية المدنية في الجزائر بما فيها يتقادم المسؤولية المدنية، التأمين على المسؤولية المدنية إجراء فعالا لدفع المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات في الجزائر
- تساعد النصوص القانونية المنظمة للمسؤولية المدنية في الجزائر على حماية ممارسي مهنة محافظة الحسابات وضمان حقوق الأطراف ذوي العلاقة في نفس الوقت.

قائمة المراجع:

المراجع بالعربية:

القانون 10-01. (2010). *قانون متعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.* الجزائر: وزارة المالية.

الأمر رقم 75-58. (1975). القانون المدني. *الجمهورية الجزائرية* ، 22-25.

الأمر رقم 75-59. (26 09, 1975). القانون التجاري. (وزارة التجارة، المحرر) 191.

المرسوم 11-32. (2011). المرسوم التنفيذي 11-32. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* ، 23.

بن جميلة م. (2011). *مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة.* قسنطينة، قسنطينة، الجزائر: جامعة قسنطينة.

بن عزوز ف. (2011). *حماية الأقلية في شركة المساهمة.* تلمسان، تلمسان، الجزائر: جامعة تلمسان.

طيطوس ف. (2013). *مسؤولية محافظ الحسابات- دراسة في القانون المقارن.* تلمسان، تلمسان، الجزائر: جامعة تلمسان.

معيزي خ. (2012). *مسؤولية مندوب الحسابات في شركة المساهمة.* تلمسان، تلمسان، الجزائر: جامعة تلمسان.

المراجع بالأنجليزية:

- Laz No 10-01, related to the accounting professions.
- Order No 75-58 included the Algerian civil code.

- Titouss F, The responsibility of the auditor, 2013.
- Maizi KH, The responsibility of the auditor in shareholding companies 2012.
- Order No 75- 59 58 included the Algerian commercial code.
- Decree No 11-32.
- Bendjmila m, The responsibility of the auditor in controlling the shareholding companies, 2011.